

بيان صحفي

حكم النيابة العامة فُضَح لامبالاة السلطة التشريعية تجاه الهوية الإسلامية

(مترجم)

في ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٢١، تم نشر استنتاج مكتب النائب العام لتقرير الشرطة بسبب العديد من التهديدات الخطية التي تلقاها العديد من المساجد في الكمار وكوليمبورغ وديفينتر وإنشيد. احتوت الرسالة على حفاصات والنص المكتوب التالي: "هدية عيد الفصح للأطفال الصغار في مجتمعنا!". كما تضمنت الرسالة صورة ساخرة للنبي ﷺ وصفحات ممزقة من آيات قرآنية.

وقدمت مساجد عدة بلاغاً للشرطة ضد هذا العمل الدنيء، إذ لم تكن المرة الأولى التي تتعرض فيها المساجد للتخويف والتخريب والإهانة. لم ير مكتب المدعي العام أي شيء "خطير" بما يكفي في هذه القضية لإجراء مزيد من التحقيق. كما رأى مكتب النائب العام أن الرسالة احتوت فقط على "نقد للإسلام" يندرج ضمن حرية التعبير!

في هولندا، من الواضح أنه لا توجد مشكلة في انتقاد المسلمين ككل بطريقة تؤدي إلى المساومة على قيمهم الأساسية. بالنسبة للنظام الديمقراطي العلماني، لم يثبت بشكل كافٍ أن إرسال رسالة بمثل هذه المحتويات الحقيرة لها تأثير هائل على الجالية المسلمة في هولندا. قد يسأل المرء نفسه مستغرباً، ما هي الإهانة التي تكفي للمقاضاة؟! لأن حكم القانون الديمقراطي في هولندا قد لاحق المسلمين في الماضي لأنهم عبروا عن وجهة نظر أدت إلى "التحريض" و"نشر الكراهية" داخل المجتمع.

من الواضح جداً أن التشريع الديمقراطي لا يهتم بأي حال من الأحوال بحماية الهوية الإسلامية. يمكن للمرء أن يقول إن هذا مبرر بالقول إننا نعيش في نظام علماني لا يأخذ في الاعتبار الدين عند إصدار الأحكام القانونية. لا شيء أقل صحة لأن التهديدات والتخويف تجاه الأديان الأخرى يتم التعامل معها بجدية من جهة النظام القضائي وكذلك الحكومة. ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل وقائي لحماية المجتمعات المستهدفة حتى لو كان هناك شك فقط في حدوث نوع من الحوادث!

على المرء أن يسأل نفسه، ماذا ستكون نتيجة هذا الحكم؟ وسيدفع هذا المزيد من الناس والجماعات لتخويف المساجد والمؤسسات الإسلامية الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى انقسام أكبر بين الجالية المسلمة وبقية المجتمع. بمعنى آخر، سيتم تفسير الاستنتاج الذي توصل إليه مكتب المدعي العام على أنه تصريح مجاني للآخرين لإرسال هذه الرسائل البغيضة أيضاً. واحدة من علامات فشل النظام القضائي هي أنه يفشل في تطبيق رؤيته باستمرار. هذا ما يحدث في النظام القضائي العلماني في الغرب.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في هولندا